



مركز حرمون  
للدراستات المعاصرة  
HARMOON  
Arařtırmalar Merkezi  
For Contemporary Studies

## المشهد السياسي المحيط بسورية اليوم ودور السوريين



أبحاث سياسية

قسم الدراسات



## مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية .

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقح الأفكار

### قسم الدراسات:

يُقَدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسية، وتقترب الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ ورضيحين يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



# المشهد السياسي المحيط بسورية اليوم ودور السوريين

قسم الدراسات

مركز حرمون للدراسات المعاصرة



## المحتويات

3	.....مقدّمة
4	.....الولايات المتحدة
7	.....روسيا
10	.....إيران:
12	.....تركيا
15	.....الدول العربية:
16	.....الاتحاد الأوروبي:
17	.....النظام:
19	.....المفاوضات:
21	.....السوريون والمهمّة الصعبة

## مقدّمة

يُعدّ المشهد السياسي السوري، داخل سورية وخارجها المحيط بها، اليوم، من أكثر المشاهد السياسية تعقيدًا في العالم، وقد باتت القضية السورية أكبر أزمة إنسانية في عالمنا اليوم، حيث إنها شملت عمليات تهجير ونزوح لأكثر من نصف سكان سورية (13 مليون نسمة)، وقتل وموت قرابة مليون آخرين، وذلك بسبب آثار الحرب المباشرة، أو نتيجة تدهور شروط الحياة، ووقوع أكثر من 80% من سكانها في براثن الفقر الشديد، واضطرارهم إلى العيش في ظروف تُعدّ من أقسى الظروف في العالم، وقد غدت الأراضي السورية مقسّمة بين خمسة جيوش تتبع قوى إقليمية ودولية، وتحوّلت إلى ساحة حرب، وإنّ استمرار هذا الوضع على هذا النحو يشكل تهديدًا لاستقرار المنطقة، وترافق ذلك مع تراجع اهتمام الأوساط الدولية الفاعلة بالقضية السورية، إذ أصبحت قضية ثانوية سياسيًا لا تلقى الاهتمام الدولي الذي تستحقه، وذلك بعدما نالها التعب من انتظار وضع حد لهذه الحرب، وسئمت من الوصول إلى حل سياسي يضع حدًا للكارثة السورية، وهكذا تحوّلت إلى قضية إنسانية وقضية لاجئين ومساعدات إغاثية، وبات يصعب التنبؤ بوضع حد زمني لانتهاء هذه الكارثة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن دور السوريين في مناقشات مصير سورية ومستقبلها غائبٌ، وما زالت قوى السوريين مشرذمة ومشتتة، وما زال السوريون مشغولين بكل شيء، عدا العمل المشترك المنظم من أجل تقرير مصيرهم ومصير سورية! ولا يخفى على أحد أن استمرار هذا الوضع يُهدد بتقسيم سورية، وبقاء نصف شعبها بين لاجئ ونازح.

ولتفادي هذا المصير المشؤوم لسورية وشعبها، فإن النخب السورية مطالبة بالتحرك المنظم لانتزاع دور لها. ومن أجل تحديد طريق الوصول إلى انتزاع هذا الدور، لا بدّ من تحليل مواقف اللاعبين المتدخلين والمتحكمين مباشرة في القضية السورية أو المؤثرين فيها، وفهم أدوارهم ومصالحهم وتوجهاتهم، وسبل التأثير في سياساتهم تجاه القضية السورية، وذلك بغية العمل على دفع هذه المواقف باتجاه حلّ سياسي، يقوم على انتقال سياسي إلى نظام سياسي ديمقراطي يحمي وحدة سورية ويحافظ على مؤسسات الدولة، ويقوم على قيم المواطنة المتساوية والحريات العامة وحيادية الدولة، ويفتح الطريق لإعادة تأهيل سورية، عربيًا وإقليميًا ودوليًا، ويطلق إعادة الإعمار الشاملة، ماديًا ومجتمعيًا وسياسيًا وتشريعيًا.



## الولايات المتحدة

تبقى الولايات المتحدة اللاعب الرئيس في القضية السورية، ولكن اهتمامها بالشرق الأوسط أخذ يتراجع مع توجهها شرقاً نحو آسيا والصين، تاركة خلفها فراغاً تتنافس على ملئه قوى دولية (روسيا)، وإقليمية (تركيا وإيران وإسرائيل). ويتراجع بالتالي اهتمامها بسورية، لكن تراجع اهتمامها بالمنطقة لا يعني زواله نهائياً، إذ لا يمكنها الانسحاب من المنطقة، على الرغم من توجهها نحو آسيا والصين. وتبقى المنطقة جزءاً من الاستراتيجية الأميركية الكونية، فما يزال هناك قضايا عديدة حاضرة في جملة اهتماماتها، منها تأمين تدفق النفط والغاز إلى الأسواق العالمية، و«أمن إسرائيل»، واحتواء توسع النفوذ الإيراني، ومحاربة تنظيم (داعش) الذي يعود للظهور.. وكلها قضايا تدخل في صلب الاستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة، ومنها أن الولايات المتحدة لا تريد أن تجعل مشوار روسيا في سورية، ولا وجود إيران في سورية والعراق ولبنان، سهلاً. لم تعلن إدارة الرئيس بايدن سياسة واضحة تجاه سورية، وتتسم سياستها تجاه سورية بالغموض وصعوبة التنبؤ، ولكنها مرشحة للسير في اتجاهين متناقضين، فمع توجهها نحو آسيا وتراجع اهتمامها النسبي بالشرق الأوسط، وبالتالي تراجع اهتمامها بالقضية السورية، تكون قد أفسحت المجال أمام روسيا للعب دور رئيس فيه، فأصبحت روسيا هي الخصم والحكم، ولا تقوم الولايات المتحدة اليوم بانتقاد روسيا حتى حين تقصف مناطق إدلب ومناطق شمال سورية، وقد أغضبت العين عن تلاعب روسيا بتفسيرات قرارات مجلس الأمن 2118 و 2254، وتغاضت من قبل عن اختراعها لمسار آستانا وسوتشي، ليكون موازياً لجنيف وبديلاً عنه، إن أمكن، ثم اختصار كل العملية السياسية بمجرد صياغة دستور من قبل لجنة دستورية، تجتمع دون أي تقدم، ولم تُقدم إدارة بايدن على إصدار أي عقوبات، منذ توليها مقاليد الأمور في البيت الأبيض، وقد كانت الإدارة السابقة تُصدر قوائم عقوبات، كل شهر أو شهرين.

أيدت الولايات المتحدة حدوث انتقال سياسي في سورية إلى نظام سياسي ما بعد الأسد، ولكنها لم تعمل بقوة من أجل هذا البديل، وباتت اليوم تدعو إلى «تغيير سلوك النظام»، وتحدد مضمون التغيير بشروط محددة، مثل تثبيت وقف إطلاق النار ودعم الاستقرار، وخاصة في منطقة شرق الفرات، وعمل ترتيبات لعودة اللاجئين والنازحين السوريين، والتوقف عن التحالف مع إيران، وتدمير كامل أسلحة الدمار الشامل، وتسهيل وصول الدعم الإنساني إلى مستحقه، وتحقيق انتقال سياسي وفق القرار 2254. وإنما يعني تحقق هذه الشروط بقاء النظام والأسد على رأسه، ورفع العقوبات وإعادة تطبيع وضعه بين دول العالم، ورفع الفيتو على دعم إعادة الإعمار. وتتوهم الإدارة الأميركية أن تغيير سلوك النظام أمرٌ ممكن بواسطة الضغط والتهديد، وتقيس موقفها هذا على سحب النظام لقواته من لبنان، بُعيد اغتيال الحريري شباط 2005، وتسليمه السلاح الكيميائي بعد استخدامه في الغوطة في آب/ أغسطس 2013. وكانّ السياسة الأميركية الحالية تنطلق من قاعدة تقول: إذا سلّم القاتل أداة جريمته وغيّر سلوكه؛ فإننا نغفوعنه!

لكن من اللافت للنظر أن النظام وروسيا لم يسارعوا إلى إبرام اتفاق مع الأميركيين، على أساس تغيير سلوك النظام، وهذا يعني أن الطرح الأميركي يُخفي شيئاً آخر وراءه يخشاه الروس، وربما يخشون أن يكون فخاً لجرّ النظام خطوة خطوة لتقديم تنازلات، وخاصة بند تحقيق انتقال سياسي الذي يمكن تفسيره بأشكال شتى؛ فالنظام يفسّره بأنه يعني صدور دستور جديد وإجراء انتخابات يتحكم فيها، وإشراك عدد من الوزراء في «حكومة وحدة وطنية» يسيطر عليها كلياً، على حين أن المعارضة تفسّره بأنه انتقال السلطة

كليًا إلى هيئة حكم انتقالي جديدة كاملة الصلاحيات، لا تضمّ الأسد.

لكنّ من عرف النظام منذ 1970، وراقب سلوكه خلال سنوات الصراع، يعلم أن تغيير سلوك النظام أمر غير قابل للتحقيق، وخاصة بند عدم التحالف مع إيران، فحين كان النظام على وشك السقوط لم يغيّر من سلوكه قيد أنملة، ولو أن النظام قبل بتغيير بسيط في سلوكه في آذار 2011؛ لما وصلت سورية إلى ما هي عليه اليوم.

إن موقف الإدارة الأميركية هذا يعني إفلات النظام من العقاب، بالرغم من كلّ ما ارتكبه من جرائم ضد الشعب السوري، ويُعدّ مكافأة للمجرم على جرائمه، ويوجّه رسالة سلبية على مستوى السياسة العالمية. وإنّ أيّ مسعى لحلّ سياسي في سورية يجب أن يعالج حزمة كبيرة من المشكلات المعقدة الكبيرة: اللاجئين والنازحين، الميليشيات الأجنبية، الجيوش الأجنبية، الأمن القومي التركي، الوجود الإيراني، داعش، ملف الكيماوي، أسلحة الدمار الشامل، المخدرات، المعتقلين والمخفيين، وغير ذلك، ولا يمكن معالجة هذه المشكلات مع بقاء النظام الذي أنتجها، إضافة إلى جرائمه الكبيرة. إن مبدأ «تغيير سلوك النظام» يعني عودة سورية إلى ما قبل 2011، وهي استراتيجية النظام، وهذا أمرٌ مستحيل، فسورية تلك ذهبت، ويجب ألا تعود. وخطأ السياسة الأميركية تجاه سورية منذ 2012 أنها لم تنظر إلى المسألة السورية بشكل شامل، ولم تقدّر بشكل صحيح طبيعة نظام الأسد التي هي أصل كل ما جرى في سورية من ويلات وكوارث.

من جهة أخرى، تفرض الولايات المتحدة عقوبات شديدة على النظام، وتمنع تطبيع العلاقات معه، وتمنع عودته إلى الجامعة العربية (حتى الآن)، وتمنع تقديم أي مساعدات له لإعادة الإعمار، ولكنها تتغاضى عن بعض التحسين في علاقات بعض الدول العربية معه، وتتساهل جزئيًا في تمرير الغاز المصري (هو غاز إسرائيلي) إلى لبنان عبر سورية. وقد أبرمت الخارجية الأميركية اتفاقات مع الروس، تركت لهم هامشًا كبيرًا في معالجة الصراع السوري، ولكنها في الوقت ذاته لا تريد للروس أن يحققوا نجاحًا عسكريًا وسياسيًا في سورية، وربما تريد من وراء ذلك إغراق روسيا في الوحل السوري، وهي تدعم سيطرة قوات PYD الكردية القنديلية، ولكنها تغض الطرف عن مفاوضاتهم مع النظام لعودة سيطرته على المنطقة، في حال انسحابهم، وقد وعد بايدن بالانسحاب عسكريًا من منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها سورية، ولكنه لم يفعل، وعزز وجوده شرق الفرات بدلًا من ذلك. وكانت الإدارة الأميركية قد وضعت سنة 2020 خريطة طريق لتنفيذ القرار 2254، بغية الضغط على روسيا للقبول به، ولكن روسيا رفضته، وراهنّت على خسارة ترامب لانتخابات 2020، وهذا ما حصل فعلاً. ومع مجيء إدارة بايدن، تراجعت ضغوط الإدارة الأميركية على النظام، غير أن أجواء الكونغرس ما زالت معادية للنظام الأسد وغير متسامحة معه.

ولكن ثمة تكهنات وخوف من انسحاب الولايات المتحدة، إذ سيؤثر انسحابها على المشهد كاملاً وسينعكس سلبيًا، في حال حدوثه، وعلى الموقف التركي أيضًا، ويضعه في موقف أضعف في مواجهة روسيا التي ستسيطر حينذاك على سورية. لكل هذه الأسباب، تُعدّ سياسة الولايات المتحدة تجاه سورية غامضة وصعبة التنبؤ، وهي قابلة للسير في أكثر من اتجاه.



خلاصة موقف إدارة الولايات المتحدة تجاه القضية السورية أنها ما زالت مهتمة بها، بالرغم من تراجع اهتمامها بالملف السوري، ولكن اهتمامها ليس مرشحاً أن يبلغ حد الضغط على النظام بأكثر مما تفعل الآن، بل إن قبضتها مرشحة للارتخاء، ولكن بحدود. وبسبب عجز الإدارة الأميركية عن فرض حلٍ سياسي عادل، باتت تبني هدف تغيير سلوك النظام، وهو وهمٌ لن يتحقق، غير أن الأجواء في الكونغرس ما زالت متشددة ضد نظام الأسد.

الولايات المتحدة فقط هي القادرة على فرض حل سياسي عادل في سورية، وهذا يضع على عاتق مجموعات سورية مبادرة، وخاصة المجموعات الموجودة في الولايات المتحدة، العمل في هذا الاتجاه، بدعم من بعض الدول التي مازالت ترى ضرورة الحل السياسي القائم على انتقال سياسي، والذي يجلب الاستقرار الى سورية، بأن تتوجه جميعها برسالة موحدة المضمون لاقتناع المؤسسات الأميركية على العمل من أجل تبني حل سياسي، يقوم على انتقال سياسي إلى نظام ما بعد الأسد، ويمكن أن يكون الحل السياسي بالتوافق مع الروس والأتراك، بما يعيد تكوين الدولة السورية وفق نظام سياسي جديد يفصل بين السلطات الثلاث، ويوزع الصلاحيات التنفيذية بين الرئيس الجديد ورئيس مجلس الوزراء، وذلك ضمن برنامج تنفيذي شامل يعالج مختلف الجوانب الأخرى لما أنتجه وخلفه الصراع من مشكلات.



## روسيا

اتخذت روسيا منذ بداية الصراع في سورية موقفاً سياسياً داعماً لنظام الأسد، وحمته من أي قرار في مجلس الأمن، وتدخلت عسكرياً عندما أصبح النظام مهدداً بالسقوط في ربيع 2015، وقد كانت جبهة النصرة الجهادية وحلفاؤها هي الفصيل الأبرز في المشهد، إضافة إلى فصائل سلفية أخرى، وقد أدى ذلك إلى تصاعد قلق أميركا من انهيار النظام، ومما يتبع ذلك من فوزى مع معارضة مشرذمة وإسلامية وجهادية، ومن تحوّل سورية إلى ليبيا ثانية، وقد دفع ذلك الإدارة الأميركية للتواصل والتشاور حول الوضع مع الروس، على المستوى العسكري (تشاور بمستوى وزارة الدفاع)، وكانت السعودية قد دعت الروس إلى التدخل في سورية، في آذار 2015، مدفوعة بالقلق الأميركي ذاته، وربما بطلب من الأميركيين، وذلك بحسب ما نشرت صحيفة الغارديان البريطانية في 16 آب/ أغسطس 2020<sup>(1)</sup> وكذلك فعلت إيران إذ طلبت تدخل روسيا عسكرياً، بعد أن بدأت تظهر بوادر هزيمة نهائية لجيش النظام وميليشيات إيران.

تنظر روسيا إلى سورية باهتمام أكبر، فعبر سورية دخلت روسيا إلى ساحة السياسة الدولية بشكل أعمق، ووسعت دورها في المنطقة ووجودها في مياه المتوسط، وجعلت من سورية ساحة تدريب لجيشها، لذا ستبقى سورية موقفاً مهماً لروسيا لن تفرط به. وبذلت روسيا جهوداً سياسية وعسكرية كبيرة، لحماية النظام والحيولة دون سقوطه، وقد كانت استراتيجيتها هي القضاء على المعارضة العلمانية والمعتدلة، بحيث لا يبقى سوى فصائل المعارضة السلفية الجهادية، مثل النصرة وداعش وأشباهها، من أجل إيصال رسالة إلى العالم: عليكم أن تختاروا: إما الأسد ونظامه وإما المعارضة الجهادية الإرهابية. ولم تلتزم روسيا بأي من قرارات مجلس الأمن التي صوتت عليها، والتقت عليها وخرقتها بطرق مختلفة. وما زالت تسعى لاستعادة مزيد من المناطق التي خرجت من تحت سيطرة النظام. وما زالت تبذل الجهود كي تفرغ القرارات الأممية من أي قيمة، وتشجع الأسد على عدم إبداء أي مرونة في مفاوضات اللجنة الدستورية، وتحويلها إلى أداة لشراء الوقت بانتظار نضج الظروف لإعادة تأهيل الأسد دولياً، ورفع العقوبات عنه.

وعلى الرغم من أن كلاً من روسيا وتركيا وقفنا متقابلتين متنافستين على جبهتي الصراع في سورية، فقد أرغمت الضغوط الروسية والمصالح التركية، بدءاً من 2016، تركيا على التنسيق والتعاون مع روسيا، ضمن مناخ من التنافس، فدخلت تركيا في مسارات أستانا وسوتشي الروسية، وخلق مسار منافس لمسار جنيف، وإطلاق برامج التنسيق الثلاثي الروسي والتركي والإيراني، وإبرام «اتفاقات خفض التصعيد» التي ساعدت النظام والروس (مع استعمال القصف الجوي الروسي الشديد لمناطق سيطرة المعارضة) في استعادة النظام والروس وإيران لمناطق واسعة، كانت قد خرجت من تحت سيطرة النظام، في 2012 و 2013. ومع ذلك، بقيت كل من روسيا وتركيا تقفان على طرفين متقابلين متنافسين على الأرض السورية. وتعلم روسيا أن الاتفاق مع تركيا يمكن أن يساعد في تحقيق حل سياسي وإعادة الاستقرار، ولكن ما زالت السقوف متباينة بين روسيا وتركيا، فالسقف الروسي لا يرتفع عن سقف بشار الأسد ونظامه، بينما تتطلع السياسة التركية إلى إحداث تغيير سياسي، بعد عشر سنوات من الصراع المميت، وبعد كل ما بذلته تركيا وما راهنت عليه طوال سنوات الصراع. فبقاء الأسد ونظامه سيعيد بمنزلة فشل للسياسة التركية، وسيكون له أثره على

(1) <https://bit.ly/3FTUCXG>

## السياسة الداخلية التركية.

روسيا شريكة مع إيران في النفوذ داخل سورية، وهما شريكان تتكامل مصلحتهما مع بعض، ولكنهما متنافسان ومتعارضان في الوقت ذاته، وتملك إيران ميليشيات عسكرية على الأرض السورية، تشكل جزءاً من القوة العسكرية الضرورية لروسيا، حيث يقتصر دور روسيا العسكري على قواتها الجوية، وفي الوقت ذاته، ترى روسيا أن وجود إيران يثير ردة فعل سلبية لدى معظم السوريين، بسبب نموذجهما الديني ومشاريع نشر التشيع في المجتمع السوري، كما أن وجودها يثير ردة فعل إسرائيلية سلبية، لذا تنسق روسيا مع إسرائيل الضربات الجوية الإسرائيلية للقوات ومخازن الأسلحة العائدة لإيران وحزب الله على الأرض السورية. وتريد موسكو في النهاية أن تكون لها السيطرة والكلمة الأولى في دمشق، وإن بقي دور لإيران، فلن يكون الدور المقرر.

ما زالت روسيا ترى مصلحتها في استمرار النظام، وعلى رأسه بشار الأسد، ولا ترى أي بديل له، ولا ترى في أي طرف معارض القدرة على أن يكون بديلاً للأسد، حتى لو وقف سياسياً معها، ولا تثق روسيا بقوى الإسلام السياسي، وعقلها السياسي يميل إلى سيطرة العسكر، ويمكن أن تتحالف روسيا مع ضباط منشقين، مثل المجلس العسكري، فهم عسكريون ولا يمكن أن يكونوا من جماعات الإسلام السياسي.

وبالرغم من تحقيق «الانتصار العسكري»، فثمة خطر يهدد روسيا من أن تكون سورية قصة فشل سياسي لها، في حال استمرار الأوضاع الحالية، حيث تتدهور أوضاع السوريين، ويهاجر منهم كل من استطاع الهجرة، وتعجز عن مساعدة النظام في إعادة إعمار شارع في مدينة، ومن أن تشكل سورية استنزافاً مادياً لها، وإن كانت تستطيع تحمّله مدة من الزمن. وهي تعتقد أن رفع العقوبات وتأهيل نظام الأسد لن يكون من دون حلّ سياسي، يشرك أطرافاً أخرى معارضة وغير موالية في السلطة ويتقاسم السلطة معها، حتى لو أرادت إبقاء الأسد بصيغة ما، حيث ستعمل روسيا كي يكون الطرف المسيطر، ولكن حتى الآن لم يتحقق لها ذلك، فما زالت الولايات المتحدة لا تبدي أي مرونة تذكر في رفع العقوبات، أو في التساهل مع المطبوعين لعلاقتهم مع النظام أو دعم جهود إعادة الإعمار قبل تحقيق حل سياسي.

لا يغيب عن عقل روسيا أن بقاء نظام الأسد، بعد كل ما ارتكبه في سورية، سيعني عدم الاستقرار، وسيكون من مصلحة استمرار وجود روسيا ومصالحها في سورية قيام نظام حكم جديد بواجهة جديدة، بلعبة ديمقراطية على الطريقة الروسية، مع سيطرة مركزية بيد شخص ما يكون عسكرياً غالباً. ولكن قد لا تبدو لروسيا أي احتمالات لتحقيق مثل هذا البديل، حتى الآن، ولا تتوفر عناصر له، لذا لا يبدو أن في الأفق تغييرات تذكر في السياسة الروسية في سورية، وما زالت متمسكة بالأسد ونظامه دون تغيير.

في النهاية، يتوقف تغيير موقف الروس على موقف الولايات المتحدة، فالضغط والتهديد الأميركي هو الأمر الوحيد الذي يمكن أن يجبر الروس على القبول بصفقة، يذهب بها الأسد ونظامه مع المحافظة على مصالحهم، وبدون الأميركيين سيلجأ الروس إلى حلول ترقيعية تحافظ على النظام وعلى الأسد، مع جوائز ترضية للمعارضة أو لمن تسميهم هي معارضة.

تضغط روسيا، ضمن الحدود الممكنة، على الوجود الأميركي على الأرض شرق الفرات، من أجل دفع الولايات المتحدة إلى الانسحاب من شرق الفرات، تمهيداً لعودة النظام للسيطرة على المنطقة وإضعاف موقف تركيا في مواجهة روسيا في سورية. ولكن تصريحات مسؤولين أميركيين تؤكد أنها ليست في وارد الانسحاب من شرق الفرات، في المدى المنظور.

خلاصة موقف روسيا: بالرغم من أن روسيا ما زالت متمسكة بالأسد بقوة، لأنها لا ترى أي بديل له يضمن استمرار مصالحها، فثمة احتمال بأن يدفع استمرار الحصار والضغط الأميركية واستمرار تدهور الأوضاع الداخلية المعيشية في مناطق سيطرة النظام، لما يخلقه هذا من تدمير ونقمة وهجرة في الأوساط المؤيدة للنظام وبين جنوده وضباطه أيضاً، قد يدفع ذلك روسيا إلى إعادة التفكير، والقبول بحل سياسي يقوم على انتقال سياسي ستسعى لأن يكون في أدنى حد ممكن، بحيث تحافظ على نفوذها ومصالحها في سورية. وهذا يتوقف على ضغوط واشنطن على موسكو، مستغلة هذه الظروف، لقبول صفقة سياسية بخصوص سورية تقوم على مبادلة انتقال سياسي، مقابل رفع الحصار وإلغاء العقوبات وفتح الطريق أمام تأهيل النظام ودعم إعادة الإعمار. ويتطلب تحقيق ذلك جهوداً مطلوبة تقوم بها مجموعات من نخب سورية يعزز موقفها ونشاطها ما تبقى من دول صديقة للشعب السوري، ويمكن أن تتخذ موقفاً ملموساً بدعم هذا الانتقال السياسي لدى البيت الأبيض، ويمكن أن تسهم في ذلك دولٌ، مثل قطر وتركيا والسعودية والكويت وفرنسا وبريطانيا وربما غيرها.

.1

## إيران:

بيّنت تجربة إيران، من خلال سيطرتها على العراق منذ 2003، ومن خلال تجربة حزب الله التابع لها في لبنان، ومن خلال دورها في اليمن ثم في سورية، أنّ إيران تبني استراتيجيتها على دعامتين: الأولى دعامة مذهبية دينية، «التشيع»، والثانية خلق الفوضى الخلاقة التي تتيح لها تشكيل ميليشيات تابعة لها، والتلاعب بالمجتمعات بغية خلق أجواء تساعد في تبديل مذهب الناس، من سنة إلى شيعة، ويصبح لمساعدتها المالية قيمة في أجواء الفقر التي تشيعها، عبر الفوضى وعدم الاستقرار الذي تحرص عليه. وتعد إيران سورية جزءاً من الذراع الإيراني الممتد من إيران عبر العراق وسورية وصولاً إلى لبنان ومياه المتوسط. قبل 2011، كانت قدرة إيران محدودة في سورية، وبالرغم من العلاقة الخاصة التي أنشأها حافظ الأسد مع نظام الخميني منذ 1979، ومنح إيران تسهيلات خاصة في سورية، فقد بقي نظام الأسد حذرًا من نفوذ إيران، بنموذجها الديني القروسطي، خاصة أن تركيبة المجتمع السوري يشكل فيها السنة معظم سكان سورية، ولا تزيد نسبة الشيعة على أكثر من نصف بالمئة، وكي لا يدفع السعودية لاتخاذ موقف عدائي تجاه سورية. وحاول حافظ الأسد أن يلعب دور الوسيط بين السعودية وإيران. وعلى الرغم من أن دور إيران قد تمدد بعد موت حافظ الأسد ووراثة ولده بشار للسلطة، فإن دورها لم يتسع كثيرًا، وبقي تأثيرها محدودًا.

عندما انطلق الربيع العربي، ووصل إلى سورية وانطلقت الاحتجاجات السلمية في آذار 2011، وجدت إيران الفرصة المناسبة، فشجعت النظام على مواجهة أي احتجاجات بالعنف، وعلى عدم الاستجابة لأي مطالب، وعدم الإفصاح في المجال لأي نوع من نشاط معارض، لأن النشاط الذي يبدأ صغيرًا اليوم سيتسع غدًا، ويشكل تهديدًا لنظام الأسد، ويقطع الطريق على رغبة بشار الأسد في توريث السلطة لولده حافظ الأسد الثاني، على طريقة والده. وكانت إيران تعلم عواقب الموقف المتصلب للنظام ضمن أجواء الربيع العربي، وأن هذا سيؤدي إلى صدام بين النظام من جهة وبين الشارع السوري من جهة أخرى. وقد رأت إيران أن هذا الصدام سيجعل النظام بحاجة شديدة إليها، كما أن حالة الفوضى في كل بلد هي نهج إيران الذي يمكنها من التدخل والتغلغل في سورية، إذ تتبع إيران منهج الفوضى الخلاقة الأميركي، فليس من مصلحتها تحقيق الاستقرار في أي مكان تسيطر عليه، لأن استمرار الاضطراب يمكنها من التحكم والتوجيه، فهي تسيطر على العراق منذ 2003، وحتى الآن لم يتحقق الاستقرار فيه، وما زال الفقر وتدهور كلك الخدمات، على الرغم من غنى العراق. كما قادت لبنان ليصبح من أسوأ البلدان للعيش فيه، مع أنه كان من قبل قبلة شعوب الشرق العربي. وترى إيران في استقرار سورية تهديدًا لدورها وتأثيرها ووجودها في سورية.

لمساعدة الأسد ونظامه وحمايته من السقوط، دفعت إيران بعدد من الميليشيات المذهبية الشيعية الأفغانية والباكستانية والعراقية واللبنانية، بلغت أعدادها عشرات الآلاف من المقاتلين، للذهاب إلى سورية للقتال إلى جانب النظام وحمايته من السقوط، وقد منح النظام الجنسية السورية لجزء كبير من هؤلاء، في مسعى لتغيير ديموغرافي، وخاصة في بعض المناطق المختارة، وقدّمت إيران الأسلحة والذخائر والاستشاريين العسكريين والدعم المالي من أجل عدم سقوط نظام بشار الأسد، وتعمل لقسمة ما تبقى من جيش النظام لينحاز جزء منه إليها، وتستمر في قيامها بحملة تشييع لتغيير مذهب جماعات سورية من سنية إلى شيعة، وهي تعزز وجودها في سورية بأشكال مختلفة، وتتوسع بشراء العقارات وتأسيس حُسينيات وميليشيات وجامعات وغير ذلك، وتتغلغل في الاقتصاد السوري، ومن أخبارها الأخيرة أن النظام منح إيران نحو 40

شركة صناعية تتبع وزارة الصناعة، سيتم تلزيم استثمارها لشركات إيرانية تتبع الحرس الثوري الإيراني. ثمة قناعة عند عدد كبير من المراقبين أنه لولا وجود إيران في سورية، لما وصلت سورية إلى هذا الوضع اليوم، ولكان الأسد اضطر منذ 2011 إلى أن يتخذ منحنى أكثر ليونة واستجابة مع الحراك الشعبي والقيام بإجراءات تمتص غضب الناس، وتدفع سورية في طريق إصلاحها كان سيجنب سورية هذا الوضع الكارثي. في الوقت ذاته، تشكل سورية عبئاً مالياً على إيران، ويقدر أن إيران قد تحملت أكثر من 25 مليار دولار في دعم النظام مادياً منذ 2011، إضافة إلى دعمه عسكرياً بالسلح والخبراء والمليشيات. وعلى الرغم من أنها حليف لروسيا بدعم النظام، فإنهما حليفان متنافسان، وتنسق روسيا مع إسرائيل لتوجيه ضربات إسرائيلية للوجود الإيراني في سورية.

من جانب آخر، فإن وضع إيران في سورية يختلف عن وضعها في العراق أو لبنان أو حتى في اليمن؛ ففي لبنان هي القوة الأقوى ممثلة بحزب الله، وكذلك في العراق فمليشياتها هي الأقوى، وحتى في اليمن فمليشياتها هي الأقوى، وستسيطر إذا ما انسحبت السعودية والإمارات. أما في سورية، فالوضع مختلف، فهي لم تستطع حماية النظام من السقوط منذ 2012، ولم تستطع مليشياتها مواجهة فصائل الجيش الحر، وقد سيطرت فصائله في سنوات 2013 - 2012 على أكثر من 70% من الأراضي السورية آنذاك، وأصبح النظام محاصراً بين ساحة العباسيين وساحة الأمويين في دمشق، ولولا تدخل الولايات المتحدة، ووضعها فيتو على سقوط النظام والقبض على فصائل الجيش الحر عبر غرفتي عمليات (الموك والموم)، خوفاً من الفوضى التي تعقب سقوط النظام، لسقط النظام حينذاك.

إيران الآن ليست وحيدة في سورية، فروسيا منافس أقوى، فهي قوة عالمية، وعضو في مجلس الأمن، وهذا سلاح فعال لو أرادت استخدامه، ولها قوات جوية في سورية وقوات برية تتبع لها، وسيفضل الشعب السوري، حتى حاضنة النظام، وجود روسيا في سورية على وجود إيران، في حال أُجبر على التفضيل والاختيار بينهما. فمعظم الشعب السوري، بما فيه البورجوازية السورية وقطاع الأعمال، لا يتفق مع أسس الدولة الدينية التي يقوم عليها النظام الإيراني. وهناك منافس قوي آخر، هو تركيا التي لها ميزة الحدود والقرب الجغرافي، وهي تسيطر على ثلاث مناطق، فيها قوات كبيرة من الجيش التركي في سورية، فضلاً عن فصائل المعارضة المسلحة التي تنسق معها يزيد عددها على 90 ألف مقاتل، إضافة إلى هيئة تحرير الشام التي تسعى لأن تتقرب من تركيا وتقاتل بقوة ضد النظام.

إيران ثابتة على مواقفها منذ 2011، لم تتغير، وهي تبني سياستها على قاعدتين: الأولى الالتزام بدعم مطلق للأسد ونظامه حتى النهاية، من دون إبداء أي مرونة وأي إمكانية لمشاركة أي طرف آخر مع نظام الأسد؛ والثانية الالتزام بعدم تحقيق الاستقرار في سورية، لأن الاستقرار يخلق مناخاً طارداً لنشاطات إيران ووجودها في سورية. ولن تغير إيران سياساتها هذه إلا بالإكراه. وهي تعمل على خلق شروط تُفشل أي مشروع يمكن أن يطيح بالأسد، في حال موافقة روسيا عليه. وبالتالي لا يمكن الوصول إلى حل سياسي وإعادة الاستقرار إلا بعد تحجيم دور إيران في سورية وشل قدرتها على التأثير في المجتمع السوري وعلى المستوى الحكومي، وإعادة علاقاتها بسورية إلى حجمها الطبيعي، كدولة من دول المنطقة.

## تركيا

تُعدّ تركيا لاعبًا رئيسًا آخر في الصراع الدائر في سورية، وهي أكثر الدول تأثيرًا بما يجري في سورية من بين الدول المتدخلة، وذلك بحكم الجغرافيا و 900 كم حدود، وكون سورية هي المعبر البري لتركيا إلى الأسواق العربية، وتشارك مع سورية بعدد من الأنهار الرئيسية التي تنبع من تركيا وتصبّ في سورية أو تعبرها نحو العراق، ثم بحكم وجود نحو 3.5 مليون لاجئ سوري على أراضيها، و بحكم أن قوات PYD في سورية هي فرع من قوات حزب PKK الكردية التركية، والمصنفة إرهابيًا، التي حملت السلاح ضد الدولة التركية، بعد أن استدعاها النظام في ربيع 2012 من جبال قنديل شمال شرق العراق، ومكّنها من إقامة «إدارة ذاتية» على طول الحدود المحاذية لتركيا، على نمط شمال العراق، بعد نيلها دعمًا أميركيًا كبيرًا خلال الحرب الأميركية على تنظيم (داعش). وقد شكّل ذلك تهديدًا وشيكا للأمن القومي التركي، ومنح تركيا مبررات للتدخل في سورية أكثر من المتدخلين الآخرين. وقد تحوّل التدخل التركي، بل مجمل الدور التركي، في سورية، إلى مسألة سياسية داخلية، وبات محلّ نزاع وتنافس انتخابي بين السلطة والمعارضة بتشعباتها المتعلقة باللاجئين والاقتصاد، فضلًا عن الأمن القومي.

وعلى الرغم من أن تركيا اضطرت، تحت ضغط روسيا الشديد واستعمالها للضغط الاقتصادي على تركيا منذ أواخر 2015 (بعد إسقاط الدفاعات الجوية التركية طائرةً روسيةً فوق سماء سورية «خرقت» المجال الجوي التركي في أثناء قصف مواقع سورية لفصائل المعارضة)، وبعد حدوث محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا في تموز 2016، إلى أن تقدّم تنازلات لروسيا، وتسير معها في التنسيق الثنائي الروسي التركي الإيراني، وتسير معها في برنامج آستانا وسوتشي واتفاقات مناطق خفض التصعيد التي لم تلتزم بها روسيا واستغلّتها في استعادة سيطرة النظام على مناطق واسعة كانت قد خرجت من تحت سيطرته منذ 2012 و 2013؛ ظلّت تركيا تبذل قصارى جهدها للحفاظ على سياسةٍ تدعو لانتقال سياسي في سورية، وتدعم استمرار ما تبقى من مناطق تحت سيطرة فصائل المعارضة لتبقى خارج سيطرة النظام والروس، وهو الأمر الذي يجري بالتفاوض أحيانًا، وأحيانًا أخرى بالسلاح.

وعلى الرغم من تمسك تركيا بحلّ سياسي يقوم على انتقال سياسي في سورية، وفق قرارات مجلس الأمن، بما يعني ذلك رحيل الأسد ونظامه، وعلى الرغم من سيرها مع روسيا في مسارات آستانا وسوتشي، وسعيها للتمسك بإبقاء المناطق المتبقية تحت سيطرة فصائل المعارضة في ريف حلب وإدلب، فإن أمنها القومي يحظى بالمرتبة الأولى في استراتيجياتها ورسم سياساتها، وتندرج تحت هذا العنوان ثلاثة عناوين فرعية: **الأول** عدم قيام كيان كردي في شمال شرق سورية يسيطر عليه الفرع السوري من PKK الكردي التركي المصنّف إرهابيًا؛ **والثاني** عدم انهيار الدولة السورية وتفككها مما يهدد بنشوء ملاذات لـ (داعش) و PKK ولغيرها من تنظيمات جهادية متطرفة؛ **والثالث** تحقيق حل سياسي في سورية يعيد اللاجئين السوريين بأعدادهم الكبيرة من تركيا، إلى بيوتهم في سورية، وتعطي تركيا ملف عودة اللاجئين أهمية كبيرة، كونه قد تحوّل إلى موضوع للصراع الداخلي والاستثمار السياسي من قبل المعارضة التركية.

وعلى الرغم من أن تركيا قد سلّمت بنفوذ إيران في العراق، فإن إيران لم تقرّ بنفوذ تركيا في سورية، وحينما دعمت إيران نظام الأسد في مواجهة حراك شعبي واسع جدًا، دعمت تركيا مع السعودية وقطر والإمارات الحراك الشعبي السوري في مواجهة النظام ومعه إيران، ومع تحول الصراع إلى مسلح، قدّمت

الدول الداعمة للحراك الشعبي دعمًا عسكريًا وماليًا وسياسيًا كبيرًا، ومع تحولات الصراع وتراجع دور دول الخليج في الصراع الدائر في سورية، انقسم السوريون بولائهم بين كل من النظام ومن ورائه إيران وروسيا، وبين تركيا ومعها قطر، بعد أن تحولت الإمارات نحو التطبيع مع النظام. وحرصت كل من تركيا وإيران على ألا يتحول تنافسهما في سورية إلى صدام مباشر بينهما، بل تحول إلى تعاون ضمن مساري أستانا وسوتشي، وبقيت علاقتهما الثنائية ودية، وبقيت العلاقات الاقتصادية والتجارية مستمرة بينهما، ونمت بشكل ملحوظ، وقد استفادت تركيا من العقوبات المفروضة على إيران لتضاعف حجم مبادلاتها التجارية معها، وكي تكون ربتها المالية والالتفاف على العقوبات. وشهدت الاستثمارات الإيرانية نموًا كبيرًا في سوق العقارات التركية، وقد أدى تدهور العلاقات التركية مع الولايات المتحدة إلى تحسّن العلاقات الإيرانية التركية. ومع ذلك، فإن سيطرة إيران على سورية لن تكون في مصلحة تركيا، لكونها ستضع قوات الحرس الثوري على حدود تركيا الجنوبية، وهناك أنباء عن قيام «حزب الله» بتعزيز وجوده في حلب بصواريخ قد تُستخدم لتهديد تركيا، ولإيران علاقات وطيدة مع PKK و PYD. وستُعدّ سيطرة إيران على سورية فشلًا للسياسة الخارجية التركية.

مع كل هذه التعقيدات، تصبح القضية السورية مسألة يصعب التعاطي معها، خاصة في ظل الضغوط الروسية وتراخي الموقف الأميركي، وعدم وضوح سياستهم تجاه القضية السورية، وعدم حسم موضوع انسحابهم من شرق الفرات. لذلك تتمسك تركيا بعدم إعادة سيطرة النظام على مناطق درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام، بالإضافة إلى إدلب، لأن ذلك يهدد بموجة نزوح جديدة إلى تركيا لا يحتملها وضعها الداخلي، بل إنها تسعى لتوسيع هذه المناطق على حساب سيطرة PYD، كي تبقى ورقة ضغط في يدها، ولكن رغبتها هذه تصطدم بعدم موافقة كل من الروس والأميركان.

أبرزت السنوات السابقة أن قدرة تركيا على فرض حل سياسي، وفق قرارات الشرعية الدولية، هي قدرة محدودة ضمن هذه التوازنات الدولية، وأن انسحاب الأميركيين من شرق الفرات يُريح تركيا من جانب، كونه يشطب من التداول فكرة قيام كيان كردي في شمال سورية محاذ لحدودها ويهدد أمنها القومي، ولكنه من جهة أخرى يضعف موقف تركيا، إذ إنه يشجع روسيا كي تزيد من ضغوطها على تركيا، للتراجع عن خطوط سيطرتها الحالية إلى ما وراء طريق M4 الذي يربط حلب وشرق سورية بالساحل، وفي حال تحقق ذلك ضمن اتفاق جديد، ستسعى روسيا مرة أخرى لنقض الاتفاق والضغط على تركيا للتراجع مسافة أخرى، ضمن تصميم روسي على استعادة سيطرة النظام على كامل سورية. ويردد وزير خارجية روسيا أن «كل القوات الأجنبية التي دخلت سورية بدون موافقة بشار الأسد وجودها غير شرعي، وعليها أن تنسحب». لذلك فإن من مصلحة تركيا أن تبقى القوات الأميركية شرق الفرات إلى حين تحقيق حل سياسي عادل، خاصة أن استعادة سيطرة النظام على كامل ريف حلب وكامل محافظة إدلب سيُسبب موجة نزوح أخرى من هذه المناطق باتجاه الحدود التركية، خوفًا من انتقام النظام الذي سيكون شديدًا، ويشمل عشرات آلاف السوريين، خاصة أن عمليات التهجير التي تمت من مختلف مناطق سورية إنما تجمعت في شمال سورية، ولا يمكن لتركيا أن تتحمل أي موجة نزوح جديدة، وكل هذا يعقد المشهد، وبالتالي سيدفع تركيا نحو المقاومة لمنع عودة هذه المناطق إلى سيطرة الأسد دون حل سياسي شامل يتضمن ترتيبات مقبولة من قبل أطراف المعارضة وتركيا.

تبقى تركيا تملك إمكانية لعب دور أكبر في الوصول إلى حل سياسي يقوم على انتقال سياسي وفق قرارات مجلس الأمن؛ فتركيا، لكونها صاحبة المصلحة الأولى في عودة الاستقرار إلى سورية، قد لعبت دورًا بارزًا في الصراع الدائر في سورية منذ الأيام الأولى لانطلاق الحراك الشعبي، بدءًا بنصح الأسد أن يبدي التفهم

والمرونة تجاه مطالب الحراك الشعبي وعدم استخدام العنف، وانتهاء بالتدخل العسكري إلى جانب المعارضة في مواجهة داعش، ثم في مواجهة النظام، ومرورًا بمراحل تطور الصراع كافة، فقد كان لها دور تدخل فاعل. وقد تراكمت لديها علاقات وطيدة بمختلف أطراف فصائل المعارضة العسكرية، وبشخصياتها السياسية والدينية والاجتماعية بمختلف توجهاتها، كما تراكمت لديها معرفة ومعلومات لم تتراكم لدى أي لاعب آخر. وكل هذا يؤهلها للعب الدور الأهم في الوصول إلى حل سياسي بسورية، بحكم وجود قوات كبيرة لها على الأرض السورية، وبحكم سيطرتها على ثلاث مناطق تنتشر فيها فصائل «الجيش الوطني» التي يبلغ تعدادها نحو 90 ألف مقاتل، وهي فصائل تنسق مع تركيا بقوة، إضافة إلى وجود هيئة تحرير الشام التي تسيطر على محافظة إدلب، وهي تسعى للتقارب مع تركيا. ويقوم في هذه المناطق الثلاث، إضافة إلى إدلب، قرابة 4 مليون نسمة.

كل هذا يجعل تركيا قادرة على لعب دور بارز في الحل السياسي في سورية، خاصة أنها تقف ما بين روسيا وأميركا، فهي عضو في حلف الناتو، وترتبطها بالغرب مصالح سياسية واستراتيجية وعسكرية واقتصادية كبيرة، كما تربطها بروسيا مصالح اقتصادية وسياسية كبيرة أيضًا، ولها علاقات حسنة ومصالح اقتصادية مع إيران، التي تنافسها كقوة إقليمية في المنطقة. وكل هذا يجعلها الدولة ذات المصلحة والإمكانية الأكبر في تحقيق حل سياسي عادل يعيد الاستقرار إلى سورية في أقرب وقت ممكن، خاصة أن موقف تركيا المتعاون مع روسيا في سورية يمكن أن يشجع روسيا على القبول بتنفيذ قرارات مجلس الأمن وتحقيق انتقال سياسي وإغلاق ملف الأزمة السورية، لبدء مرحلة جديدة من تاريخ سورية. فالدور التركي يمكن أن يكون حاسمًا في ضمان مصالح روسيا في سورية، على المدى القريب والبعيد، في حال قررت أن تتخلى عن الأسد. وإذا كانت تركيا غير قادرة على فرض حل سياسي وفق رؤيتها، فإن أي حل سياسي في سورية لا يمكن أن يهمل تركيا ومصالحها وقدرتها ودورها. ويتوقف الوصول إلى حل سياسي في سورية على توافق تركي أمريكي، بحيث يطور البلدان معًا تصورًا لحل يحفظ مصالح روسيا في سورية، ويحافظ على الدولة السورية الواحدة ويحقق الاستقرار، ومن ثم يأتي الضغط على روسيا لقبوله تحت التهديد.



## الدول العربية:

شهدت السنوات الماضية تراجعاً في دور الدول العربية في الملف السوري، ولم يعد العرب قوة مؤثرة في أحداث سورية، وتنقسم الدول العربية في مواقفها تجاه النظام السوري، بين من يرغب في التطبيع معه ويؤيد عودته إلى الجامعة العربية، وبين من يعارض هذه العودة بقوة أو بتردد، وكانت الجامعة العربية قد علقت عضوية سورية في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 بعد أن رفض النظام إبداء أي مرونة للاستجابة لمطالب الشارع، واستمر في تصعيد استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين. وقد ايدت حينذاك 18 دولة قرار التعليق بينما رفضته كل من لبنان واليمن وامتنعت العراق عن التصويت. غير أن عدداً ممن يؤيدون عودته يبغون خاضعين للفييتو الأميركي، وقد أعطى الموقف الأميركي المتراخي تجاه النظام ضوءاً أخضر للراغبين في التقارب مع النظام السوري وتطبيع العلاقات معه. وتبقى لبنان والجزائر وعمان والعراق والإمارات هي أكثر الدول حماساً لعودته، وقد سعى الأردن أخيراً لتسويق النظام لدى الولايات المتحدة، ولكنه لم يلاق كثيراً من النجاح، وفي حين تؤيد مصر عودته ضمناً، فإنها تراعي مواقف السعودية التي لا تؤيد عودته بعد، ويتبنى الأمين العام للجامعة العربية موقف مصر. وقد قام وزير خارجية الإمارات بزيارة إلى دمشق مؤخراً، وشاركت دمشق في معرض إكسبو دبي. وتبقى قطر والسعودية والمغرب على موقفها الرفض للتطبيع مع النظام والرفض لعودة سورية إلى الجامعة العربية، قبل أن يتم انتقال سياسي، ويتسم موقف الكويت برفض عودة سورية اليوم، وبينما كانت تونس ترفض عودة النظام، فإن قيس سعيد يبدو أكثر ميلاً للتقارب مع النظام. أما السودان فهي مشغولة بأوضاعها المضطربة، وفي المجمل، فإن الدول المؤيدة لعودة سورية ستبذل جهودها في مؤتمر القمة العربية القادم مستغلة انعقاده في الجزائر المؤيدة لعودة النظام إلى الجامعة بقوة، من أجل تحقيق اختراق في الموقف العربي وعودة النظام إلى الجامعة العربية، ويُعتقد أن الموقف الأميركي هو المحدد لعودتها من عدمه. وسيكون مؤتمر القمة العربية القادم في الجزائر محطة رئيسة في الموقف العربي والدولي من النظام السوري. وتنطلق غالبية الدول العربية في موقفها من الاعتقاد أن عودة سورية إلى الحوض العربي سيبعدها عن إيران، رغم أن تجربتها السابقة وتقديم دول الخليج الدعم لنظام الأسد الأب والإبن منذ 1970 وحتى 2005 لم يبعد نظام الأسد عن إيران، أما اليوم فنظام الأسد أحوج ما يكون لإيران.

يبقى لبعض الدول العربية، وخاصة الخليجية مثل قطر والسعودية، إمكانية لعب دور بالدفع بحل سياسي في سورية، ويمكن أن تكون الأدوار فاعلة إن تكاملت مع جهد منسق مع تركيا وبعض دول أوروبا للضغط على الإدارة الأميركية وعلى روسيا أيضاً، للقبول بحل سياسي عادل يضمن وحدة سورية ويعيد الاستقرار إليها، ويفتح الطريق لإعادة الإعمار وعودة اللاجئين والنازحين، وعودة سورية إلى المجتمع الدولي.



## الاتحاد الأوروبي:

أصاب الموقف الأوروبي من الصراع الدائر في سورية ما أصاب الدول العربية وقد تراجع حضورها ودورها. ويبقى الدور الأوروبي مرتبباً بالموقف الأميركي، فلا يتجاوزه، وإن كانت دول أوروبا الفاعلة غير مرتاحة لاحتكار ملف القضية السورية من قبل روسيا وأميركا، بينما معظم الدعم الإغاثي المقدم للشعب السوري يأتي من دول الاتحاد الأوروبي الغنية. وما زال موقف الاتحاد الأوروبي الرسمي هو التمسك بالالتزام بالعقوبات وعدم التطبيع مع النظام وعدم الإسهام في إعادة الإعمار قبل أن يتم حل سياسي يقوم على انتقال سياسي. وقد كرر الاتحاد موقفه هذا في أكثر من مناسبة، بالرغم من أن بعض دول الاتحاد الأوروبي تميل إلى التطبيع مع النظام، ولكن حكومات دول الاتحاد الأوروبي ما زالت ملتزمة بالموقف الأوروبي الرسمي، بالرغم من أن كثيراً من قوى اليمين المتطرف وقوى اليسار هي أقرب للنظام وتودّ إعادة العلاقات معه، ويقوم سياسيون وبرلمانيون، بين حين وآخر، بزيارات دمشق وعقد لقاءات مع بشار الأسد.

## النظام:

صامد على مواقفه، ويتبع سياسة «كل شيء أو لا شيء»، ولا يقبل أي مشاركة في السلطة، وبقا على مواقفه دون تغيير، ولم يتزحزح قيد أنملة طوال سنوات الصراع، بغض النظر عن الريح والخسارة، وبغض النظر عن الكارثة الإنسانية التي تصيب السوريين، فالكرسي باق، وهذا هو الأهم عنده. وتدعمه إيران دعمًا مطلقًا في هذا الموقف، وتدعمه حتى النهاية، كما تدعمه روسيا حتى الآن.

يشعر النظام بأن منهجه الذي يسميه «الصبر الاستراتيجي» يعطي كُله، حيث يراهن على الزمن وتغير الظروف وتعب الطرف الآخر، ومنذ قدوم بايدن، هناك بعض التساهل، ولم تُفرض عقوبات جديدة على نظام الأسد، وتغض الإدارة الأميركية الطرف عن أمور عدة، مثل مد أنبوب خط الغاز المصري إلى لبنان عبر سورية (هو غاز إسرائيلي في الواقع، فمصر تستورد غازًا من إسرائيل) وتوريد مازوت إيراني إلى لبنان عبر سورية، وفتح الحدود مع الأردن، وعودة منظمة الإنتربول إلى دمشق، وتقدم الإدارة الأميركية اليوم الاعتبارات الإنسانية على السياسية. وهناك غض طرف عن إقامة بعض علاقات مع النظام مع بعض الدول العربية، مثل علاقات الإمارات العربية المتحدة مع النظام وزيارة وزير خارجيته الأخيرة لبشار الأسد، وقد صرح وزير خارجية النظام المقداد بأن «الأهم خلال أعمال الجمعية العامة هو تغير الأجواء الدولية بشكل عام»، معتبرًا أنها «باتت أكثر إيجابية». ولأول مرة منذ عشر سنوات، التقى المقداد نظيره المصري، سامح شكري. كما التقى وزير خارجية الأسد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، والروسي سيرغي لافروف في نيويورك. يخشى الأسد من عودة اللاجئين، وهو يرى أن اللاجئين ينتمون إلى مناطق قد ثارت ضده، وقد ارتكب بحقهم القتل والتشريد وتهديم البيوت والاعتقال والتعذيب واغتصاب النساء، وبالتالي هم أعداء حقيقيون له، ولن ينسوا ما حدث لهم، وإن صمتوا الآن اضطرارًا، ولكونه هو من دفعهم إلى اللجوء في دول الجوار، ويزيد عددهم عن خمسة ملايين، يريد أن يبقوا هناك، ويمنع عودتهم إلى مناطقهم، ولذا يقوم باعتقال من يرجع إلى سورية كي يوجه رسالة «أن لا يعودوا». وجرى هذا مع مجموعة عادت من لبنان تحت ضغوطات حكومة لبنان وحزب الله.

وعلى الرغم مما يسميه النظام إحرار «النصر العسكري»، فإن الأوضاع المعيشية في المناطق التي يسيطر عليها النظام سارت نحو الأسوأ، وكلما عادت سيطرة النظام على منطقة جديدة في سورية، تحولت إلى وبال عليه وصار وضعه أصعب. وقد أصبحت سورية من أفقر دول العالم، وأصبحت دمشق تقع في أسفل سلم نوعية الحياة الذي تعده منظمة (2) NUMBEO، وهي تصبح أسوأ كل يوم، وهناك تبدلات في مواقف حاضنته الشعبية التي تحملت كل الضغوط بانتظار الفرج الذي سيأتي بعد توقف القتال، ولكن ما جرى هو العكس، وعلم السوريون بتجربتهم أن النظام عاجز، وتنمو حالة وعي بأن بقاءه هو سبب استمرار عدم الاستقرار، وتنعكس هذه الظروف في ارتفاع معدلات هجرة الشباب في السنتين الأخيرتين، بمعدلات مرتفعة جدًا، والسبب هو فقدان الأمل بالمستقبل.

أكثر ما يقبل به النظام طوعًا هو مشاركة شكلية لبعض شخصيات المعارضة، كوزراء ومديرين عامين في بعض المؤسسات العامة وبعض المحافظين، على أن تبقى سلطته المركزية مطلقة دون مساس، وخاصة

(2) <https://bit.ly/3I34CQm>



على الجيش والأمن، ويمكن أن يقبل أكثر من ذلك، كمشاركة جزئية في السلطة ضمن صيغة محددة، وذلك إذا كانت هناك ضغوط دولية وأميركية وروسية، ولكنه لن يتخلى عن مؤسستي الجيش والأمن، والوزارات التي يسميها سيادية، مثل المالية والخارجية والإعلام. غير أن بقاء النظام يعني بقاء مصدر عدم الاستقرار في سورية والمنطقة، لأنه سيبقى ذراع إيران، إضافة إلى دلالة بقائه السلبية، إذ يوجه ذلك رسالةً إلى كل أنظمة الاستبداد وأنظمة الإبادة في العالم، بأن الإفلات من العقاب ممكن، مهما عظمت الجريمة.

الأمر الذي يخشاه النظام أن يدفع استمرار العقوبات والحصار والمقاطعة (وهي الأمور التي تؤدي إلى تدهور في الأوضاع الداخلية من كل النواحي المعيشية والأمنية)، مع استمرار المطالبات الدولية بحل سياسي وفق القرار 2254 (الذي جوهره الانتقال السياسي إلى نظام سياسي جديد بدون الأسد ونظامه)، إلى قناعة الروس بضرورة التخلي عنه. لذا هو يقترب أكثر من إيران، ويعمل لتمكينها في الأرض السورية، بحيث تكون قادرة على تهديد الوجود الروسي، وخلق صعوبات أمامهم تعوق تنفيذ أي اتفاق، في حال وصلوا إلى قناعة بالتخلي عن الأسد ونظامه.

## المفاوضات:

مشكلة المفاوضات أن أساس الحل السياسي في سورية الذي تمت صياغة أساسه في بيان جنيف في 30 حزيران 2012، ومفاده «إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها... تمارس... كامل السلطات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أساس الموافقة المتبادلة»، كان بصيغة وُضعت كي لا تُنفذ، لأنها تمكّن النظام من تعطيلها، وهذا ما جرى، وكذلك كانت صيغة القرار 2254 بإقامة «حكم ذي مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية»، وهي صيغة أضعف من صيغة جنيف أيضًا، وعلى ذلك لن يقوم هذا الحكم، وهذا ما ثبت عمليًا. فهذه الصيغة وُضعت للتعطيل وشراء الوقت. بينما سعت روسيا لإطلاق مساري آستانا وسوتشي الروسيين، وأصبحت المفاوضات مناورة روسية لتضييع الوقت، فقد حدد النظام موقفه الثابت، تحت شعار «كل شيء أو لا شيء»، وقد دعمته كلٌّ من إيران وروسيا في هذه الاستراتيجية. لذلك رفض النظام بيان جنيف وقرارات مجلس الأمن، ولكنه شارك في المفاوضات، لاعتبارات المناورة الدولية، ولكن بقرار مضر هو عدم تحقيق أي تقدّم، مهما كان صغيرًا، وبذلك فقد مسار المفاوضات قيمته تدريجيًا، بفضل الضغوط الروسية وضغوط الزمن وتراخي الموقف الأميركي. وقد أيدت كل من روسيا وإيران النظام بموقفه، بينما لم تُظهر الولايات المتحدة الحزم الكافي لتنفيذ أي من قرارات مجلس الأمن، وبالنتيجة سارت المفاوضات بطريق نازلة، فمن بيان جنيف وهيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات تقود مرحلة انتقالية، وصل الأمر في النهاية إلى مجرد لجنة دستورية، وهي لجنة تقنية مهمتها إعداد دستور تقدّمه للأمين العام للأمم المتحدة.

كان قبول المعارضة باللجنة الدستورية خطأ كبيرًا، فهو فكرة روسية خرجت من مؤتمر سوتشي، وتشكيلها يُعدّ مخالفة لبيان جنيف وللقرارين 2118 و 2254، إذ إن تشكيل لجنة دستورية هو من مهام هيئة الحكم الانتقالي، أي هو خطوة لاحقة لتشكيل الهيئة، ويسبقها وقف إطلاق النار ووقف الهجمات ضد المدنيين، ووصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها، لا سيما في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، والإفراج عن المحتجزين تعسفيًا، لا سيما النساء والأطفال، كما نصّ على تحديد جدول زمني وعملية لصياغة دستور جديد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، عملاً بالدستور الجديد، في غضون 18 شهرًا تحت إشراف الأمم المتحدة، وتهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخليًا إلى مناطقهم الأصلية، وتأهيل المناطق المتضررة، وتعمير سورية وتأهيلها بعد انتهاء النزاع.

وبعد القبول باللجنة وصدور قرار تشكيلها، أصبح من الصعب الانسحاب منها. ومشكلتها الأكبر أنها في التطبيق العملي أصبحت بديلاً عن البنود الأخرى الرئيسة في القرار 2254. ومن هنا يتضح أن قبول هيئة المفاوضات باللجنة الدستورية كان خطأً سياسيًا يحتاج إلى معالجة صعبة لتجاوزه، إذ تتمسك به كل من موسكو والنظام، وكأن الفقرات الأخرى غير موجودة. وبذلك؛ أصبح هذا المسار برمته أداة للتمميع وشراء الوقت، من قبل النظام والروس، بانتظار نضج ظروف أخرى تجعل الولايات المتحدة تقبل بنظام الأسد، ولو اضطروا إلى تغييرات شكلية. أي إن استمرار وفد المعارضة في المشاركة سيكون مساهمة في تحقيق غاية روسيا والنظام.

من هنا، تبرز ضرورة وضع رؤية شاملة لعملية التفاوض، وتجميد مشاركة وفد المعارضة في اجتماعات اللجنة الدستورية، إلا ضمن برنامج كامل للتفاوض مربوط زمنيًا بكل بنود القرار 2254. ويتطلب هذا الموقف



التشاور على كيفية إخراجهم مع كل من الإدارة الأميركية والأتراك والقطريين السعوديين والفرنسيين، لضمان دعمهم لهذا الموقف. ولأن التوقف عن المضي في طريق اللجنة الدستورية الحالي سيفتح الباب لمناقشة بدائل أخرى؛ تحرص روسيا على استمراره، كي لا تبرز أفكار لطرق ومسارات أخرى، وهيئة المفاوضات تساير روسيا بهذا الموقف الضار.

## السوريون والمهمة الصعبة

يُظهر تحليل الوضع السياسي الإقليمي والدولي، إضافة إلى الداخلي، التناقض الكبير بين مدى تعقيد المشهد السياسي المحيط بالقضية السورية من جهة، وغياب دور السوريين وعدم فاعليته من جهة أخرى، على الرغم من أنها قضيتهم، وأنهم هم من يحصد نتائجها السالبة والموجبة، لذلك يتحكم في مصيرهم لاعبون خارجيون ينطلقون من مصالحهم الخاصة.

تبدو دول العالم قد أصيبت بالإرهاق من القضية السورية، وبالسأم من السعي للوصول إلى حل، وهذا الأمر يدفع تلك الدول نحو الاستسلام والقبول بحلول لم يقبلوا بها من قبل، وقد تكون بقاء الأسد ونظامه، كونه البديل الوحيد المتاح أمامهم. ومن جهة أخرى، فقد بات العالم أكثر انشغالا بقضايا فيروس كورونا والتعافي الاقتصادي وقضايا المناخ، وهذا ما انعكس بوضوح في الاجتماع الأخير للجمعية العمومية للأمم المتحدة، حيث كانت ملفات الشرق الأوسط حاضرة دائماً في هذه الاجتماعات، لكنها هذا العام لم تجد لها مكاناً. وقد أثر هذا المناخ سلبيًا في اهتمام المجتمع الدولي بالقضية السورية، فضلاً عن توجه اهتمام الولايات المتحدة شرقاً نحو آسيا والصين. وكل هذا يشكل صعوبات أمام تحريك ملف القضية السورية في محافل الدول الكبرى الفاعلة في هذا الملف.

وعلى الرغم من ذلك، هناك نقطة قوة للسوريين ما تزال غير مستغلة، وهي أن موافقتهم ضرورية لاكمال أي حلٍّ للأزمة السورية، ومن دونها لن يكون هناك أي حل نهائي، والقرار 2254 ينصّ على أن «الشعب السوري هو من يقرر مستقبل سورية»، ولا شك في أن الشعب السوري هو صاحب الحق في تقرير مصيره، سواء ورد ذلك في قرار مجلس الأمن أم لم يرد، فهذا حق لا يخضع لأي اعتبارات أو مؤسسات أخرى غير سورية. لكن ثمة فارق بين أن يمتلك السوريون إرادة حرة في تقرير مصيرهم، أو يُرغم من «يمثلونهم» على الموافقة على مصير يحدده آخرون، وأن تؤخذ موافقتهم بطرق مختلفة.

يخلق هذا الوضع تناقضاً بين المهام الصعبة جداً التي يجب القيام بها، وبين الإمكانيات الضعيفة التي يملكها السوريون، بسبب استمرار تشرذمهم وعدم وجود جسم كبير يمثل قضيتهم، حيث إن الهيئات الرسمية التي تمثلهم، مثل الائتلاف وهيئة التفاوض، تشكلت بإرادة إقليمية ودولية وليست سورية، وبقيت تحت تأثير كبير لدول أخرى تحتضنها، وهذا يفقدها القدرة على اتخاذ قرار مستقل، كما أنها ليست أجساماً سياسية واسعة، وليس لديها إمكانيات مادية، ولا تمتلك أي سلطة على فصائل المعارضة المسلحة، وهي لم تمتلكها يوماً، إضافة إلى نقاط الضعف الكثيرة في تشكيلها وأدائها، ولم تعترف حكومات العالم، حتى الحكومات الداعمة للمعارضة، بالحكومة المؤقتة، ولم يساعدها في أداء مهماتها، ولم تتمكن الفصائل التي سيطرت على مناطق واسعة سنوات، ولا الإدارات المحلية التي تشكلت في هذه المناطق، من تقديم نموذج ناجح لإدارة هذه المناطق. كل هذا يجعل الأطراف الدولية الفاعلة في الملف السوري لا تتوجه نحو الائتلاف أو الحكومة المؤقتة، لإبرام اتفاقيات معها تتعلق بمستقبل سورية، ولا تعوّل عليها.

وبالرغم من كل هذا، فالائتلاف وهيئة التفاوض هي أجسام سورية قانونية معترف بها دولياً، ولا يجوز التفريط بها، بل يجب العمل لتعزيز دورها وتطوير أدائها حتى تكتسب ثقة وصدقية أكبر في عيون السوريين وفي عيون اللاعبين العرب والإقليميين والدوليين.

وضمن هذا الوضع المعقد، يقع على السوريين الواجب الرئيس للعمل من أجل قضيتهم، غير أن أوضاعهم

لا تساعدهم في القيام بعمل كثير ينتج أثراً ملموساً ويحقق تغييراً إيجابياً، ولهذا أسباب عديدة. يتطلب هذا الوضع الصعب والمعقد استخدام الذكاء السوري لإنتاج نتائج كبيرة بإمكانات محدودة. والهدف الكبير هو دفع الدول الفاعلة للعمل من أجل إيجاد حل سياسي، يقوم على تحقيق انتقال سياسي بدون الأسد ونظامه، وهو خطوة كبيرة ليس من السهل توجه الفاعلين نحوها، ولكن الأمر يستحق العمل من أجله. وقبل تحديد شكل التحرك الممكن، علينا أن نستعرض شروط الوصول إلى حلّ. تتحقق شروط حل يقوم على انتقال سياسي عندما يستطيع السوريون، بمساعدة الأصدقاء، رفع القضية السورية إلى سلّم أولويات الدول الفاعلة، وتشكيل قناعات لديها بضرورة إيجاد الحل في سورية الآن:

1. أن تقتنع الولايات المتحدة بأن استمرار عدم الاستقرار في سورية له مخاطره، وأنه سيبقيها مشغولة بـ (داعش) التي ستعود للظهور دائماً، وسيُبقى سورية مصدراً للمخدرات إلى دول العالم، وستبقى سورية قاعدة لإيران تثير منها عدم الاستقرار في المنطقة، ويشكل ذلك تهديداً لدول الجوار، ويرفع أطماع إيران في الخليج بما قد يخلقه هذا من عدم استقرار. وأن تقتنع تماماً بأن لن يتحقق الاستقرار قبل الانتقال السياسي المنظم إلى نظام جديد ما بعد الأسد ونظامه، حتى لو شاركت أطراف منه في السلطة الجديدة. وفي سياق ذلك عليها أن تستمر في فرض عقوباتها وضغوطاتها، ووضع فيتو على التطبيع، وعلى إعادة الإعمار، إلى حين يقتنع الروس بحلّ يقوم على انتقال سياسي بدون الأسد ونظامه.
1. أن تقتنع روسيا بأن استمرار الأوضاع الحالية في سورية يعني فشلاً سياسياً، وبأن له مخاطره على مصالحها، وسيستمر عدم الاستقرار، بل سيزداد، ويقدم نموذجاً سلبياً عن سياسات روسيا، وسيستمرّ الزيف المادي لها، وضياح فرص وفوائد كبيرة سياسية واقتصادية، يمكن أن تحصل عليها في حال تحقق حل سياسي ممكن بدون الأسد ونظامه، وبمشاركة أطراف منه في السلطة الجديدة، شريطة أن يحافظ هذا الحل على سورية من الانهيار والفوضى، ويعيد لها الاستقرار، ويحافظ على مصالح روسيا في سورية.
2. أن تقتنع تركيا بأن سيطرة إيران على سورية ستجعلها نقطة قوة إقليمية، مقابل تركيا، وتجعل إيران على الحدود الجنوبية لتركيا، وسورية هي طريق تركيا البري نحو بقية البلدان العربية، وبإمكان تركيا إقناع إيران بالتسليم بحل سياسي يقوم على انتقال سياسي حقيقي لما بعد نظام الأسد، وأن الحل سينهي خطر قيام كانتون لحزب PKK الكردي التركي، في شمال سورية.
3. أن تقتنع إيران أنه من غير المسموح لها أن تسيطر على سورية، وأن سعيها للمضي في ما تفعله سيكلفها كثيراً، وأن الحل السياسي المنشود يحافظ على مصالحها في سورية، بحدود ممكنة ومعقولة، وأن النظام القادم لن يكون عدواً لإيران، وكذلك لن يكون تابعاً لها.
4. أن تقتنع إسرائيل بأن سيطرة إيران على سورية ستكون مصدر تهديد دائم لها، وأن استمرار عدم الاستقرار في سورية ولبنان سيخلق تحديات كبيرة يمكن تجنبها بإبعاد إيران عن سورية، وعندما تبتعد إيران عن سورية فإنها ستضعف في لبنان، وسيبرغم حينها «حزب الله» على التحول إلى حزب سياسي، بدلاً من ميليشيا لبنانية عميلة لإيران ويرغم على تسليم سلاحه.
5. أن تقتنع دول الخليج بأن سيطرة إيران على سورية ستشكل ذراعاً إيرانياً قوياً، وستكون إيران عندئذ مصدر تهديد حقيقي على دول الخليج، وخاصة السعودية. وللحيلولة دون ذلك التوسع



- والتمدد الخطر، على دول الخليج أن توحد جهودها وطاقاتها، وأن تسعى لدعم خطط الانتقال السياسي وتجاوز مرحلة نظام الأسد.
6. أن تقتنع أوروبا بأن الحلّ في سورية يُسهم في الاستقرار في المنطقة، ويُسهم في تراجع تدفق اللاجئين إليها، بما بات يشكله من خطر على استقرار الداخل الأوروبي ذاته، ويسهم في عودة جزء غير قليل من اللاجئين إلى سورية، وبأن بقاء الوضع السوري على هذه الحال سينعكس سلبًا على دولها ومستقبلها.
7. أن تقتنع الدول الفاعلة في الملف السوري بأن استمرار نظام الأسد يعني استمرار عدم الاستقرار، لأنه سيبقى أداة بيد إيران، وسيبقى مصدرًا لتصدير المخدرات إلى أوروبا والخليج وبقية دول العالم، وسيبقى خطر داعش موجودًا، وهي تعود للظهور ثانية، وبأن الانتقال السياسي هو الطريق الصحيح لإيقاف هذه الأخطار، وبأن بقاء النظام هو السد الإيراني الذي يعوق تحقيق الاستقرار في المنطقة، وأن تحقيق حل في سورية بات أمرًا ملحًا، إنسانيًا وسياسيًا واقتصاديًا.
8. ستكتمل شروط الحل السياسي في سورية، عندما يقتنع الجميع أنه من المستحيل، بعد كل ما جرى، أن تعود سورية لما كانت عليه قبل 2011، وأن يظلّ في الحكم النظام الذي حكمها منذ 1963 ثم دمّرها وشرّد شعبيها، وهو نظام يتعارض مع سيمياء العصر. إن بقاء الأسد ونظامه في السلطة يعني استمرار عدم الاستقرار في سورية وزيادة الآثار السلبية في داخل سورية وخارجها، ولن يتمّ الحلّ إلا بتحقيق انتقال سياسي، وإخراج الجيوش والمليشيات الأجنبية، وضمان وحدة سورية، وإعادة اللاجئين، وتحرير المعتقلين وكشف مصير المفقودين، وتحقيق العدالة الانتقالية، وإطلاق إعادة إعمار سورية، وإنهاء صناعة المخدرات، وإعادة سورية إلى المجتمع الدولي بدورٍ بناء، مع علاقات دولية تقوم على الاحترام، لا على التبعية والخضوع والارتهان.

### التحرك المطلوب والممكن:

لتحريك هذا الجمود القاتل والمهدد لوحدة سورية ووجودها، ضمن هذا الوضع المعقد، على السوريين أن يتحركوا، بشكل منظم ومقنع للاعبين العرب والإقليميين والدوليين المتحكمين في الملف السوري، متجاوزين عيوب الماضي:

1. سيكون أول شرط لفتح الباب المقفل في وجه أي حل سياسي في سورية هو إصدار قرار من مجلس الأمن يعدّل بيان جنيف والقرار 2254، فهئية الحكم الانتقالي -بحسب بيان جنيف- لن تتشكل أبدًا، وكذلك لن تتشكل بحسب القرار 2254، لأن تشكيلها منوط بمفاوضات واتفاق طرفي المعارضة والنظام موافقة متبادلة، وهذا اتفاق لم ولن يحدث، وعشر سنوات أكثر من كافية لنعلم ذلك، فهذه الصيغة وُضعت للتعطيل وشراء الوقت. والصيغة القابلة للتنفيذ هي صدور قرار ينص على تكليف الأمم المتحدة بتشكيل هيئة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحية، وتكون مؤلفة من 99 عضوًا، يرشح النظام 33 منهم، وترشح المعارضة 33 آخرين، ويختار ممثل الأمين العام الـ 33 الآخرين، ويراعي كل طرف من الأطراف الثلاثة في من يرشحهم تمثيل مختلف مكونات المجتمع السوري ومختلف مناطقه، وأن يُنصّ على أنها تشكل قيادة المرحلة الانتقالية، وتنتقل إليها كامل صلاحيات التشريع، وتقوم هي بتشكيل حكومة تتولى السلطة التنفيذية، وتشكيل مجلس قضاء أعلى وهيئة لأركان الجيش، ويُحلّ كل من الحكومة ومجلس القضاء الأعلى وهيئة الأركان الحالية.

ثم يصدر قرار بتشكيل هذه الهيئة من مجلس الأمن أو من الأمين العام للأمم المتحدة، وتعطى مدة 36 شهرًا لمعالجة الوضع القائم، وخاصة موضوعات اللاجئين والمعتقلين والمغييبين، وتشكل لجنة لإعداد دستور يطرح للاستفتاء العام، وتحضّر البلاد لانتخابات حرة وتشكيل سلطة حكم جديدة وبدء مرحلة جديدة، وأن ينصّ القرار على أن تُرفع العقوبات المفروضة على سورية من أي طرف كان، وتبدأ جهود إعادة الإعمار فورًا.

2. إطلاق مبادرة لتكوين جسم سياسي كبير يكون منظمًا جيدًا، ويكون موجودًا بقوة حيث يوجد السوريون، ويلقى دعمًا شعبيًا سوريًا، والتسلح بوثيقة مكثفة تحدد مبادئ هذه المبادرة وأهدافها، وأن يكون لمثل هذه المبادرة اسم وعنوان في ألمانيا، كي لا تُحسب على دولة محددة، ويبقى ذلك الجسم بعيدًا عن الضغوط، بما يؤمن له استقلالية أكبر، ويكون له صفحة نشيطة على الإنترنت وصفحات التواصل الاجتماعي، وشعار، وكل ما يجعل له هوية مميزة، بحيث يستطيع التوسع تدريجيًا ليتحول إلى قوة سورية شعبية وازنة. وأن تدعم هذه المبادرة الائتلاف وهيئة المفاوضات وتنسّق معهما. وما يشجع مثل هذه المبادرة ويساعد في نجاحها هو نمو الوعي، لدى قطاعات واسعة من النخب السورية، بضرورة العمل المؤسساتي المشترك، وهناك دعوات كثيرة في هذا الاتجاه، ورغبة في العمل والانضمام إلى جهد مؤسسي منظم.

3. لا يوجد زمن كافٍ لتشكيل تنظيم سياسي كبير قادر على القيام بأدوار كبيرة، بحيث يفرض نفسه على جميع اللاعبين. ولكن يمكن أن تتجمع مجموعات صغيرة من النخب من شخصيات لها صلات جيدة في الدول الرئيسية التي لها تأثير على الساحة السورية، مجموعات من مشارب مختلفة من المعتدلين (الإسلاميين المعتدلين والعلمانيين المعتدلين والليبراليين المعتدلين والديمقراطيين المعتدلين والقوميين المعتدلين) الذين يجتمعون على هدف تحقيق انتقال سياسي في سورية إلى ما بعد نظام الأسد، وأن يطلقوا مبادرة لعمل منظم، وتشكيل مجموعات عمل (من بضع عشرات من الفاعلين الطوعيين) داخل عدد من المدن السورية، وفي كل دولة من الدول الفاعلة في الملف السوري (واشنطن، موسكو، أنقرة، برلين، باريس، لندن، الرياض، الدوحة). وأن يوضع برنامج للتواصل مع البرلمانيين والسياسيين والإعلاميين والأكاديميين والمنظمات الحقوقية والطلابية والنسائية في بلدانهم، لجعل القضية السورية حية، وتنظيم نشاطات وحملات منسقة.

4. تبني رؤية سياسية لسورية القادمة البديلة، تبدأ بوحدة سورية، وتحدد أسس الدولة السورية المنشودة دولة مدنية لجميع مواطنيها، بنظام ديمقراطي تعددي يسهم في استقرار المنطقة.

5. صياغة تصور لحل سياسي وفق قرار مجلس الأمن 2254، يحافظ على الدولة السورية ومؤسساتها، ويعيد وحدة سورية، ويقدم تصورات لحلول لعدد كبير من التحديات التي تواجه أي حل سياسي في سورية، وهي كثيرة.

6. وضع استراتيجية شاملة سياسية وعسكرية وتفاوضية تقوم على تحليل واقعي لممكّنات النشاط وهوامش التحرك وتطوير العلاقات والتشاور والتشبيك مع الدول الفاعلة في الملف السوري والتنسيق لتوجيه رسائل متماثلة في محتواها من هذه الأطراف، إلى الإدارة الأميركية تحثها على العمل الحثيث لفرض حل سياسي في سورية.

7. وضع برنامج نشاطات وحراك سياسي دبلوماسي مدروس في عواصم الدول الفاعلة، وتحرك ضمن خطة موحدة، والتنسيق بخاصة مع منظمات السوريين في الولايات المتحدة، والتواصل بقصد التأثير على أعضاء الكونغرس ومراكز الدراسات والمؤسسات الإعلامية.

8. توسع الانتفاع بكوادر سورية شابة جديدة كثيرة، أصبحت منتشرة في عدد كبير من الدول الفاعلة في الملف السوري.
9. تشكيل ذراع إعلامي باللغة الإنكليزية، يتناول قضايا محددة تؤثر على الرأي العام الغربي، وتحديداً الرأي العام الأميركي، من أجل دفع الإدارة الأميركية للعمل الجاد للوصول إلى حل سياسي مع الروس.
10. تأمين دعم مالي يساعد في تأسيس عدد من المكاتب داخل سورية، وفي عدد من العواصم الفاعلة في الملف السوري.

### الحل بتوافق أميركي روسي:

لن يكون ثمة حل من دون توافق روسي أميركي. ويشبه الوضع الآن بين الولايات المتحدة وروسيا لعبة عض الأصابع؛ فروسيا من جهة تنتظر تعب المجتمع الدولي واستسلامه وتسرب قناعة القبول بنظام الأسد ضمن حل شكله قرار مجلس الأمن، ومحتواه قرار مكتب الأمن القومي الروسي، يمنح المعارضة جوائز ترضية. ومن جهة أخرى، الأميركيون والأوروبيون ينتظرون تعب الروس من الحصار وقانون سيزر وفيتو التطبيع وإعادة الإعمار، وتسليمهم بحل سياسي بدون الأسد ونظامه. يمكن أن تقوم فكرة الحل على صفقة بالتوافق على إصدار قرار من مجلس الأمن، كالذي ذكرناه أعلاه، ووضع خطة لانتقال سياسي منظم على أساسه إلى نظام جديد ضمن برنامج زمني متوافق عليه، بدون الأسد ونظامه من جهة، ولكن بمشاركة بعض من أطرافه، حل يرفع العقوبات عن سورية، ويدعم إعادة الإعمار. وينتج فوائد سياسية واقتصادية كبيرة لروسيا، وسيكون لتركيا دور كبير في إنجاحه، وقطع الطريق على مساعي إيران لإفساده. وستكون سورية وشعبها هم الرابح الأكبر.

## مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية. يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقح الأفكار.

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية

ترجمات

أبحاث قانونية

[www.harmoon.org](http://www.harmoon.org)

مركز حرمون للدراسات المعاصرة  
Harmoon Center for Contemporary Studies  
Harmoon Arařtırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663

Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055

Tel. +90 (212) 524 04 05